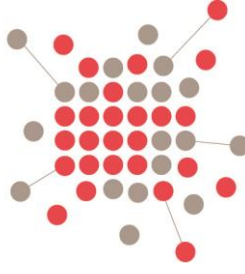


قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، جنيف



AR

الوثيقة: CD/15/13

الأصل: إنجليزي

الغرض: للإطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

7 كانون الأول/ديسمبر 2015

السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية:

خطة عمل لأربع سنوات

(تنفيذ القرار رقم 1 الصادر عن مجلس المندوبين سنة 2013)

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بمساهمة من الصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر النرويجي

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2015

السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل لأربع سنوات

تقرير بشأن تنفيذ القرار رقم 1 الصادر عن مجلس المندوبين سنة 2013

1- أحدث مستجدات النقاش بشأن نزع الأسلحة النووية

استجبت تطورات كثيرة مشجعة منذ اعتماد مجلس المندوبين القرار رقم 1 سنة 2013 واعتماد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر خطة عمل لأربع سنوات¹. وحققت الجهود التي بذلتها الحركة ومنظمات المجتمع المدني والدول بشكل عام من أجل تسليط الضوء على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (لا سيما ضمن ما يُشار إليه غالباً باسم "المبادرة الإنسانية") نجاحاً كبيراً. وأصبح هذا الموضوع لأول مرة منذ عقود نقطة مرجعية واضحة في المناقشات المتعلقة بالأسلحة النووية على الصعيد الدولي، وفي سياقات وطنية بصورة متزايدة.

ولكن يبدو أن الأسلحة النووية ما زالت تشكل مكوناً أساسياً في السياسات الأمنية للدول المسلحة نووياً التي يُحدث معظمها حالياً ترساناته. وإن عدم توصل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اتفاق على خطوات إضافية من أجل المضي قدماً في نزع السلاح النووي أثناء مؤتمرها لاستعراض المعاهدة المنعقد في أيار/مايو 2015 يسلط الضوء على الوضع غير المستقر الذي تواجهه الدول والإنسانية جمعاء. وما زالت "العواقب الإنسانية الكارثية"² الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، سواء عن قصد أو عن غير قصد، تشكل تهديداً مستمراً ويشكل القضاء عليها واجباً إنسانياً.

وتتضمن المستجدات الرئيسية في مجال نزع الأسلحة النووية منذ عام 2013 ما يلي:

- **تزايد اعتراف الدول بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية باعتباره دافعاً لنزع هذه الأسلحة**
أتاحت المؤتمرات الدولية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية- التي عُقدت في أوصلو ونياريت وفيينا في عامي 2013 و2014- كمية كبيرة من المعلومات الجديدة المتعلقة بالآثار الفورية والبعيدة الأمد الناتجة عن الأسلحة النووية وسلطت الضوء على المخاطر المرتبطة بإمكانية استخدامها واستمرار حيازتها.

وتشدد أغلبية كبيرة من البلدان في الوقت الراهن في جميع المحافل ذات الصلة بنزع الأسلحة على العواقب الإنسانية الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية، وتعتبر أن هذه الشواغل تستلزم تحركاً أكبر على صعيد الإجراءات المتعلقة بنزع الأسلحة النووية. ويتضمن التعبير عن تلك الشواغل سلسلة من البيانات أُلقيت أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، حيث يبرز الكثير

¹ القرار رقم 1: "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل لأربع سنوات"

² حسبما أقرت به كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010. انظر الوثيقة

NPT/CONF.2010/50 المتاحة على الرابط التالي: <http://www.un.org/ar/conf/npt/2010/>

منها وجهات نظر الحركة وشواغلها. وبلغ دعم هذه الرسالة آفاقاً جديدة أثناء انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2015، عندما أيد 159 بلداً بياناً ألقته النمسا وشددت فيه على أن "الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن الأسلحة النووية لا بد أن يشكل حجر الزاوية لكل النهج والجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي". وسلطت أيرلندا الضوء في الاجتماع نفسه وبصورة أوضح على البيئة المتغيرة عندما ذكرت حقيقة جديدة، مؤكدة أن مستوى الدعم الذي تحظى به مناقشة الآثار الإنسانية في أوساط عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، ومنها اللجنة الدولية، برهن بما لا يدع مجالاً للشك على أن معالم مناقشتنا بشأن نزع السلاح النووي تغيرت نهائياً.

● تنامي دعم "التعهد الإنساني"

أصدرت النمسا بادئ ذي بدء تعهداً إنسانياً باسمها في ختام مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر عام 2014. ورغم توجيه الدعوة في ذلك الوقت لدول أخرى للانضمام إلى التعهد- وانضمت إليه بالفعل نحو 50 دولة- أعيد صياغته لاحقاً بحيث يسمح للبلدان بالالتزام به على نحو أيسر. ويقر التعهد، من جملة أمور أخرى، بالعواقب الإنسانية غير المقبولة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية ويدعو كافة الدول الأطراف في المعاهدة إلى "تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة، وتحقيقاً لهذه الغاية، دعوتها إلى تحديد تدابير فعالة وتنفيذها من أجل سد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها". وازداد الدعم الذي اكتسبه التعهد باطراد بحيث وصل عدد الدول التي انضمت إليه بحلول أول آب/أغسطس 2015 إلى 113 دولة.

● إخفاق مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2015

يُعقد مؤتمر استعراض المعاهدة كل خمسة أعوام ويُعد أحد المنتديات الرئيسية التي تعني الدول المسلحة نووياً والدول غير المسلحة نووياً على حد سواء، ويهدف إلى مناقشة القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره والمسائل الأخرى ذات الصلة. واعتُبر مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 المعقود منذ خمسة أعوام مؤتمراً ناجحاً، لأن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعربت خلاله صراحة وللمرة الأولى "عن بالغ قلقه" [1] إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية" وكررت "التأكيد على ضرورة امتثال الدول كافة في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني". ولم تسترِع هذه المواضيع في السابق انتباهاً كبيراً في سياق المعاهدة. وفي غضون ذلك، قطعت الدول المسلحة نووياً تعهدات "بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس" نحو نزع السلاح النووي وبتحجيم أهمية الأسلحة النووية في السياسات الأمنية استناداً إلى "تعهد قاطع" بإزالة ترساناتها النووية تماماً.

وعُقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015 خلال الفترة من 27 نيسان/أبريل وحتى 22 أيار/مايو، وحضرته 172 دولة طرفاً في المعاهدة (من أصل 192 دولة طرفاً). واعتبرت دول ومنظمات عديدة هذا المؤتمر فرصة هامة من أجل المضي قدماً في نزع السلاح النووي، على أساس الالتزامات المنصوص عليها بموجب المعاهدة. ولم يُحرز المؤتمر للأسف تقدماً يُذكر في مجال الوفاء بالالتزامات

المتعهد بها في عام 2010. والأهم من ذلك أن الدول الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق حول توصيات لتعزيز عملية تنفيذ المعاهدة في الأعوام الخمسة المقبلة. ورغم أن هذا الإخفاق يُعزى بصفة رئيسية إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، يبين المؤتمر أن الدول المسلحة نووياً لم تكن مهياًة لقبول تعهدات جديدة بشأن نزع السلاح أو لقبول أي جدول زمني للوفاء بتلك التعهدات.

• نشاط المجتمع المدني

تتصوي تحت لواء الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية في الوقت الحالي حوالي 425 منظمة شريكة في 95 بلداً. وازداد نشاط تلك المنظمات وغيرها، مثل الحملة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية، وبرلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح، ورابطة الأطباء الدولية لمنع نشوب حرب نووية، على المستويين الوطني والدولي في مجال إنكاء الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وخطر إمكانية استخدام هذه الأسلحة أو انفجارها عن طريق الخطأ، وضرورة حظرها والقضاء عليها نهائياً وبشكل حاسم. وتؤدي هذه الجهود إلى تكريس مزيد من المناقشات للأسلحة النووية في البرلمانات الوطنية والأوساط الأكاديمية وبين المجموعات الدينية والجمهور بصفة عامة.

2- أمثلة على نشاط الحركة الدولية في مجال تنفيذ القرار رقم 1

قامت الحركة بدور رئيسي في تسليط الضوء على العواقب الإنسانية والآثار الوخيمة للأسلحة النووية في إطار القانون الدولي الإنساني. وعملت مكونات الحركة بنشاط على المستويين الدولي والوطني لإحاطة الدول والجهات المعنية الرئيسية علماً بوجهات نظر الحركة وللمساعدة على التأثير في النقاش والقرارات الخاصة بالمواقف والسياسات في هذه المجالات.

وفي ما يلي أمثلة على أنشطة اضطلعت بها مكونات الحركة منذ اعتماد قرار مجلس المندوبين لعام 2013 وخطة العمل الممتدة لأربع سنوات:

- كان للحركة حضور قوي وقامت بدور فعال في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في عام 2014. وشاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وممثلين عن 21 جمعية وطنية في مؤتمر نيارييت المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي نظمته حكومة المكسيك. وتلا كل من نائبة رئيس اللجنة الدولية وكذا الصليب الأحمر المكسيكي بياناً في هذا الصدد، و صدر أيضاً بيان مشترك عن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وكان للحركة كذلك حضور في مؤتمر فيينا الذي نظمته حكومة النمسا في كانون الأول/ديسمبر، حيث ألقى رئيس اللجنة الدولية ومديرها لشؤون القانون الدولي والمواقف، وأمين عام الصليب الأحمر النمساوي، وعدد من ممثلي الجمعيات الوطنية كلمات خلال المؤتمر. وحضرت 25 جمعية وطنية هذا المؤتمر ضمن بعثة الاتحاد الدولي.

• عُقدت ثلاث حلقات عمل مخصصة للجمعيات الوطنية لتعزيز جهود الحركة في تنفيذ قرارات مجلس المندوبين لعامي 2011 و2013. واستضاف الصليب الأحمر المكسيكي حلقة عمل كُرّست للجمعيات الوطنية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل انعقاد مؤتمر نيارييت الذي شاركت فيه 21 جمعية وطنية.³ ونظم الصليب الأحمر الهولندي حلقة عمل ثانية حضرتها 16 جمعية وطنية، حيث خُصصت للجمعيات التي تحوز دولها أسلحة نووية أو تعتمد عليها في إطار سياساتها الأمنية الوطنية.⁴ ونظم الصليب الأحمر النمساوي فعالية ثالثة على هامش مؤتمر فيينا شاركت فيه 25 جمعية وطنية.⁵ وأطلعت حلقات العمل هذه، التي نُظمت بمساعدة الصليب الأحمر النرويجي واللجنة الدولية المشاركين على أحدث مستجدات العمل في مجال الأسلحة النووية وأتاحت الفرصة لتبادل الخبرات والأفكار من أجل التعاون في المستقبل. وشارك الاتحاد الدولي أيضاً في تلك الفعاليات وساهم بخبرته فيها ودرأته بها أثناء المناقشات.

• ألقى رئيس اللجنة الدولية في 15 شباط/فبراير 2015 خطاباً هاماً بشأن الأسلحة النووية أمام شبكة السلك الدبلوماسي في جنيف أثناء اجتماع حضره مسؤولون من 53 بعثة في جنيف وعُقد في المقر الرئيسي للجنة الدولية. وشدد خطاب الرئيس على شواغل الحركة ووجهات نظرها بشأن الأسلحة النووية وحث الدول على استغلال فرصة انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015 من أجل المضي قدماً في نزع السلاح النووي، تمشياً مع التعهدات الفعلية المبذولة بمقتضى المعاهدة. وكررت اللجنة الدولية هذه الرسائل في بيان ألقى أمام مؤتمر الاستعراض يوم 30 نيسان/أبريل 2015 في نيويورك.

• أحييت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والعديد من الجمعيات الوطنية الذكرى السبعين للانفجارين الذريين في هيروشيما وناغازاكي. ونُشرت بيانات صحفية وتسجيلات فيديو من سجل المحفوظات ورسائل على مواقع التواصل الاجتماعي كلها من أجل رصد تلك اللحظة المأساوية في تاريخ البشرية وإحيائها في النفوس. وشارك رئيس الاتحاد الدولي نيابة عن الحركة في فعاليات إحياء ذكرى هيروشيما وناغازاكي، ونُشرت افتتاحية بتوقيع رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في بعض الصحف في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وألقى عدد من الجمعيات الوطنية كلمات أيضاً في احتفاليات تذكارية في بلدانها. وتزامناً مع هذه الذكرى، نشرت اللجنة الدولية بالتعاون مع الصليب الأحمر الياباني والصليب الأحمر النرويجي مذكرة إعلامية سلّطت الضوء على العواقب الصحية المستمرة التي يعاني منها الناجون من انفجار هيروشيما وناغازاكي، ومن بينهم آلاف الناجين الذين ما زالوا يتلقون العلاج في مستشفيات الصليب الأحمر الياباني.

واتخذت جمعيات وطنية مجموعة من الإجراءات على الصعيد الوطني سعياً إلى تنفيذ قرارات الحركة. وسبق أن أبلغت جمعيات وطنية كثيرة حكوماتها و/أو أعضاء البرلمان في بلدانها بوجهات نظر الحركة بشأن الأسلحة

³ تحديداً الجمعيات الوطنية للنمسا وأستراليا وبربادوس والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وإكوادور وغيانا وهندوراس وجامايكا واليابان ولبنان وماليزيا والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وسورينام وترينيداد وتوباغو.

⁴ تحديداً الجمعيات الوطنية لأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وكندا والدنمارك وإستونيا وفنلندا وألمانيا وإيرلندا واليابان والنرويج وروسيا وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

⁵ تحديداً الجمعيات الوطنية لأسراليا والنمسا وأذربيجان وبلغاريا وكندا وشيلي وقبرص وإيران وأيرلندا واليابان والأردن ولافتيا وماليزيا وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وباكستان وصربيا والسويد وترينيداد وتوباغو وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

النوعية عقب اعتماد قرار مجلس المندوبين لعام 2011، واستمرت منذ ذلك الحين في نشر القرار على مواقعها الشبكية وبوسائل أخرى. وتُجري بعض الجمعيات، ومنها جمعيات النمسا وأستراليا وألمانيا وإيرلندا واليابان وماليزيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج، اتصالات متكررة بمسؤولين حكوميين من أجل مناقشة مسألة الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، نظمت بعض الجمعيات الوطنية أنشطة وفعاليات معينة، منها على سبيل المثال مشاركة الصليب الأحمر الإسباني في نيسان/أبريل 2014 في تنظيم حلقة عمل حول القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وأسلحة الدمار الشامل (مع التركيز على الأسلحة النووية). ونظّم الصليب الأحمر الأيرلندي أيضاً فعالية ركزت على الأسلحة النووية والقانون الدولي الإنساني. وشارك الصليب الأحمر الهولندي في رعاية التماس عام جُمع في إطاره 40000 توقيع، يُطالب فيه مجلس النواب الوطني بمناقشة إمكانية فرض حظر على الأسلحة النووية. وشارك أيضاً الصليب الأحمر الياباني والهِلال الأحمر الماليزي بنشاط في الأوساط الجامعية والأكاديمية.

وتنظم جمعيات الصليب الأحمر الأسترالي والنيوزيلندي والنرويجي حملات عامة مستمرة بشأن الأسلحة النووية تتضمن توزيع ملصقات وكتيبات ونشرات إخبارية، والتواصل مع أعضاء البرلمانات، وتنظيم فعاليات عامة، والانخراط في أنشطة مع الطلاب والمجموعات الشبابية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. وشاركت هذه الجمعيات الوطنية جنباً إلى جنب مع الصليب الأحمر الياباني في مبادرة "طائر الكركي المصنوع من الورق" المستلهمة من "ساداكو" الناجية من القنبلة الذرية، بهدف دعم مبادرة عالم خال من الأسلحة النووية.

وساعدت هذه الأنشطة على تغيير مسار النقاش العالمي بشأن الأسلحة النووية على الصعيدين الوطني والدولي، بحث ركز بشكل أكبر على عواقبها الإنسانية والاستنتاجات المستقاة من القانون الدولي الإنساني. وساعدت أيضاً على تحديد موقف الحركة باعتبارها جهة معنية رئيسية ومرجعية أساسية لا سيما وأن العمل مازال مستمراً على هذه القضية. غير أن الجهود التي بذلتها الحركة حتى الآن بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الرئيسية المكترسة في موقف الحركة، ألا وهي: "ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق" و"حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها بشكل تام من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً" بناءً على الالتزامات القائمة. وينبغي اتخاذ إجراءات إضافية ضمن إطار خطة العمل لأربع سنوات (2013-2017) الصادرة عن مجلس المندوبين عام 2013.

3- الخطوات التالية

شهد العامان الماضيان زيادة كبيرة في الأنشطة التي تسلط الضوء على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والتحديات الماثلة أمام القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد. وتمحورت هذه الشواغل حول النقاش المتعلق بنزع السلاح النووي وإعطائه زخماً جديداً. ويسود في الوقت الراهن فهم أوضح بكثير للعواقب الإنسانية التي قد تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية، والمخاطر المستمرة المترتبة بحيارتها، وعدم وجود استجابة إنسانية كافية واستعدادات مناسبة في معظم البلدان وعلى المستوى الدولي في حالة وقوع انفجار نووي. وأقرت الغالبية

العظمى من الدول أنها بحاجة إلى بذل قدر أكبر بكثير من الجهد للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك السعي إلى حظرها وضمّان القضاء عليها. وقامت الحركة بدور مهم في التوصل إلى هذا الفهم وهذا الإقرار.

وشكّل إخفاق مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2015 في اعتماد توصيات لتعزيز عملية تنفيذ المعاهدة فرصة ضائعة للمضي قدماً في نزع السلاح النووي. وتمعن الدول التفكير منذ آب/أغسطس 2015 حول آثار هذا الإخفاق والخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها. وستتناول دول كثيرة خلال جلسة اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2015 التدايعات الإنسانية للأسلحة النووية والنهج العملية للوصول إلى نزع السلاح. ورغم اعتماد قرارات تدعو إلى مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية وإلى معاهدة لحظر استخدام الأسلحة النووية في السابق في إطار مؤتمر نزع السلاح وعدم اتخاذ أي إجراءات لتفعيلها، قد يحث فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الدول على إعادة النظر في تلك المقترحات أو النظر في نهج بديلة.

ويُرجح أن تظل قضايا الكلفة البشرية وآثار الأسلحة النووية في إطار القانون الدولي الإنساني محاور رئيسية تراعيها الدول في سعيها للتوصل إلى أفضل السبل لمنع استخدام هذه الأسلحة والنهوض بمستوى نزع السلاح النووي. وبينما لم تتضح بعد الخطوات التالية التي ستشرع فيها الدول، ما زالت أنشطة الحركة ورسائلها ذات أهمية وفائدة أكثر من أي وقت مضى، وستستمر في التأثير على المقبولية المفترضة للأسلحة النووية والإجراءات التي تتخذها الدول في هذا المجال على حد سواء.